مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 02 / العـدد04/ ديسمبر2020 / ص ص 86-00
Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية: دراسة سوسيولوجية حول الأسباب والانعكاسات

The Problem of Unemployment among Higher Degrees' Holders at the Algerian University: A Sociological Study of Causes and Implications

زكية العمراوي [1]، نورة تمرابط[2]
ZAKIA LAMRAOUI[1], NORA TAMRABET[2]
[1]جامعة أم البواقي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: lamraoui.zakia@univ-oeb.dz
[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: tamrabet.nora@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2020/11/29 تاريخ النشر: 2020/12/15

ملخص:
هدفت الدراسة الحالية للبحث في مشكلة اختلال التوازن بين مخرجات الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل أي البحث في مشكلة البطالة وانتشارها بين فئة حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية من خلال الوقوف على أسباب انتشارها بين هذه الفئة، والانعكاسات النفسية، الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحاكيها هذه المشكلة على الفرد والمجتمع، وكذا التعرف على وجهة نظر المبحوثين حول إمكانية أن تكون قلة فرص العمل تجسيدا لفشل المنظومة الجامعية، ثم البحث في حصر الاقتراحات التي يمكن أن ترفع من مستوى الحلول القادرة على وضع الاستراتيجيات الناجحة لتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي للكشف عن أبعاد المشكلة وتفسير دلالاتها، كما تم توزيع استبيان على عينة قصدية قدرت بـ 217 مفردة .
وقد توصلنا إلى أن الفجوة بين مخرجات التكوين في الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل بسبب الاتجاه نحو التركيز على الإنتاج الكمي في مقابل الانعدام النوعي للقيمة العلمية، إضافة إلى تراجع الأنظمة القيمية في المؤسسة الجامعية ووجود تجاوزات باثولوجية على مستوى مختلف الممارسات التنظيمية خلق ما يسمى بمأساة النخبة في المجتمع الجزائري، انعكست سلبا على درجة تقدير الذات لدى الأفراد المعنيين وبالتالي الرغبة في البحث عن انتماءات أخرى خارجية قادرة على الاستثمار في كفاءاتهم المعرفية (هجرة الأدمغة).
كلمات مفتاحية: البطالة، الشهادات العليا، الجامعة الجزائرية، الأسباب، الانعكاسات.

ABSTRACT:
This study aimed to investigate the problem of unemployment among holders of higher degrees at the Algerian university by identifying the causes of this problem and reveal the reflections that can mimic it on the individual and society. In addition to trying to develop, a set of solutions to reduce unemployment rates among the category concerned with the research. We used a descriptive approach and a questionnaire; it was distributed to 217 individuals.
We have concluded that the gap between training outputs in higher education and the requirements of the labor market due to the focus on qualitative lack of scientific value, in addition to the decline of value systems in the university institution and the presence of violations at the level of various organizational practices, the so-called tragedy of the elite in Algerian society has resulted, this reflected negatively on the degree of self-esteem of individuals and thus the desire to search for other external affiliation capable of investing in their cognitive competencies.
Keywords: *unemployment, higher degrees' holders, Algerian university, causes, implications*

- المؤلف المرسل: زكية العمراوي، البريد الإلكتروني: lamraoui.zakia@univ-oeb.dz

1-مقدمة:

يعاني اقتصاد الدول في العالم الثالث من تدهور في الوضع الاستراتيجي لاستغلال طاقات المورد البشري نحو تحقيق الخطط التنموية وتطويرها، ورغم تباين السياقات الإحصائية لانتشار مشكلة البطالة إلا أنه لا يكاد يخلو أي مجتمع من مؤشراتها، وهو ما يمكن اعتباره بداية لتدهور الوضع نحو إنتاج إشكالات مختلفة الخصائص تنطلق من المنحى الاقتصادي للدولة وتأزم الوضع الإنتاجي إلى تأثر الوضع الاجتماعي وانحراف سلوك الأفراد، خاصة وأن أغلب الدراسات أكدت أن عدم قدرة الفرد على استغلال كفاءاته بشكل إيجابي يولد نوع من الإحباط النفسي مما يدفعه للبحث عن وسائل أخرى للتعبير عن ذاته تتخذ في أغلبها شكل الممارسات غير السوية، هذه الانعكاسات السلبية قادرة على تهديد استقرار البناء الاجتماعي وانسجام أعضائه.

تظهر التصورات السوسيولوجية لقواعد السلوك الاجتماعي أنه لأي نتيجة مجموعة من الأسباب تساهم في إنتاجها، والبطالة كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية في أبعادها الاجتماعية، الثقافية والسياسية تتشكل نتيجة العجز في السياسات التي تهتم بإدارة المورد البشري، أي عدم القدرة على تفعيل الاستراتيجيات القادرة على توجيه طاقات رأس المال البشري وكفاءاته نحو استغلالها الأمثل بما يرفع من مستوى تقدم المجتمع وازدهار أنساقه، سواء من ناحية اختلال التوازن بين آليات العرض والطلب، أو قصور اقتصاد الحكومات بسبب الحروب والأزمات، التطور التكنولوجي وغير ذلك.

ويواجه المجتمع الجزائري مشكلة جديدة فيما يخص معدلات البطالة تتمثل في إضافة "نخبة المجتمع" إلى هذه الإحصائيات، فبعد أن كان الحاصل على شهادات "الماجستير والدكتوراه" مؤهلا لقيادة المنظومة المعرفية وتطويرها فور التخرج من برامج التكوين في الدراسات العليا، أصبح وضع هذه الفئة في الحاضر لا يختلف عن وضع بقية الشرائح العاطلة عن العمل في المجتمع، وهو ما يمكن اعتباره سوسيولوجيا نتاجا لتراجع الدور الوظيفي للمنظومة المعيارية للبناء الاجتماعي باعتبارها هي المسؤولة أخلاقيا عن الاهتمام بتصورات إدارة رأس المال البشري وتحقيق إشباعاته الشخصية نفسيا، اجتماعيا، ثقافيا وحتى وظيفيا.

2-التصور المفاهيمي لموضوع الدراسة:

2-1-إشكالية الدراسة:

يسعى العديد من الأفراد داخل أي بناء اجتماعي للحصول على "عمل" يساعد على تحسين جودة حياتهم الاجتماعية سواء من ناحية القدرة على تجسيد وإشباع متطلبات حياتهم الإنسانية أو بمدى سعيهم نحو خلق مكانة اجتماعية تستند إلى مميزات الوظيفة التي يشغلونها، إلا أن القصور الذي يتخلل آليات سوق العمل والذي يظهر مدى الاضطراب في المعادلات الاقتصادية التي تجمع بين قوى العرض والطلب وما أنتج ذلك من عدم توافر الفرص الوظيفية للقوى القادرة فيزيولوجيا، عقليا وحتى نفسيا في المساهمة اقتصاديا في رفع معدلات الإنتاجية داخل مختلف التنظيمات الرسمية ساعد على نمذجة أكبر مشكلة اقتصادية ذات بعد نفسي واجتماعي على الأفراد الذين يواجهون صعوبة في إيجاد الأعمال المناسبة لهم سواء أكانت مرتبطة بمسارهم التكويني والدراسي أو عن طريق الأعمال المهنية العامة.

وتكاد تتفق جميع الاختصاصات النفسية، الاجتماعية والاقتصادية على أن قصور السياسات العامة للدول من خلال غياب القدرة على حماية ضمانات رأس المال البشري وتحقيق الاستغلال الجيد لطاقاتهم بما يرفع من إمكانية أن يحافظ البناء الاجتماعي على خصائصه التنموية في مختلف مساعي الحياة الاجتماعية قد يساهم بشكل كبير في التأثير على استمرارية أنساق النظام الاجتماعي الشامل، والأهم من ذلك أن يصبح لغياب "العمل" روابط شرعية بين أغلب المشكلات النفسية

والاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف السياق الفردي والجماعي للمجتمع، خاصة وأن أغلب الدراسات النفسية أكدت أن عدم قدرة الفرد على توجيه طاقاته نحو الاستغلال الإيجابي قادر على فرض قالب دافعي آخر للتعبير عن الذات يأخذ منحي غير شرعي بالنسبة لمعايير المجتمع تصل إلى حدود الإدمان على المخدرات، انتشار الجريمة وإقصاء قيم الانتماء للجماعة والدولة ككل.

وعلى هذا الأساس تم الإجماع على اعتبار استفحال ظاهرة البطالة في المجتمع من القضايا التي تؤثر على قدرة الأنساق الاجتماعية على الاهتمام بسياسات التنمية واستراتيجياتها باعتبار أن ذلك ينطلق من مدى القدرة على الاعتماد على الطاقات البشرية نحو رفع مستوى الكفاءة والفعالية في نمذجة أهداف الأنظمة الفرعية للبناء الاجتماعي. هذه الإشكالية تختلف تفاصيلها الإحصائية من دولة لأخرى وأيضا باختلاف الخصائص الاقتصادية للحكومات بين النماذج الرأسمالية التي تعتبر البطالة انعكاسا نوعيا لما أنتجه التطور التقني من حيث تقليص مهام المورد البشري داخل التنظيمات الرسمية دون اللجوء إلى التخلي المطلق على أدوار المورد الحيوي باعتباره الركيزة الأساسية في تحقيق الأهداف العامة للمنظمات، أما الاتجاهات المعاكسة بالنسبة للدول النامية فتمثل البطالة شكل من أشكال غياب الحماية الاجتماعية للطاقات العاطلة عن العمل وعجز الحكومات على استغلال أفرادها بما يساهم في تنمية البناء الاجتماعي واستظهار مكانة هذه الفئة وانتماءاتها.

ويمثل المجتمع الجزائري أحد أهم النماذج التي يمكن أن تسجل تقدما ملحوظا في معدلات البطالة التي استفحلت بشكل واضح بين أفراد البناء الاجتماعي لتشمل حتى خريجي الجامعات الجزائرية وحاملي الشهادات العليا، فحسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات فإن معدل البطالة في الجزائر قد بلغ (11.7%) في سبتمبر 2018، وفيما يخص معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية (16-26 سنة) فقد بلغ (29.1%) وشكل غير الحاصلين على شهادة (45.7%) من مجموع العاطلين، وخريجوا التكوين المهني (26.45%)، فيما تشكل نسبة خريجي التعليم العالي (27.9%) (العربي الجديد، 18 مارس 2019، www.alaraby.co.uk)، الأمر الذي اعتبر انعكاسا باثولوجيا للفجوة بين مدخلات التكوين ومخرجاته، أي بين ما يتطلبه سوق العمل وما تكونه مؤسسات التعليم العالي ضمن أنساقها، وبالتالي يصبح من الصعب إدماج الأفراد في سوق العمل الذي أصبح يفرض مؤشرات اقتصادية جديدة لا تتناسب مع طبيعة مخرجات الجامعة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في مشكلة البطالة وقلة فرص العمل لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية.

واستنادا إلى السياق الرئيسي للموضوع يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أسباب عدم الاستفادة عمليا وأكاديميا من خريجي برامج التكوين في الدراسات العليا في المجتمع الجزائري؟
2- ما هي انعكاسات انتشار البطالة لدى حاملي الشهادات العليا من الناحية النفسية، الاجتماعية والاقتصادية؟
3- هل يمكن أن يجسد ارتفاع معدلات البطالة بين هذه الفئة فشلا للمنظومة الجامعية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
4- ما الاقتراحات التي يمكن أن تعالج مشكلة عدم توافر فرص العمل حسب وجهة نظر حاملي الشهادات العليا؟

وقد اتجهنا نحو إدراك اتجاهات موضوع "مشكلة البطالة لدى حملة الشهادات العليا بالجامعة الجزائرية" بسبب الرغبة الموضوعية في:

- محاولة التوصل لربط موضوعي بين ما تنتجه أنساق التعليم العالي من مخرجات وبين ما يفرضه سوق العمل من متطلبات وشروط عملية محددة.
- الوقوف على مشكلة ارتفاع معدلات البطالة بين فئة حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية ودراستها امبريقيا.

- محاولة الكشف والاستقصاء عن أبعاد المشكلة سوسيولوجيا من خلال المناقشة العلمية لمدى واقعية مؤشراتها.
- الحركات الاحتجاجية التي تشهدها بعض الجامعات الجزائرية في الفترة الحالية من قبل حاملي الشهادات العليا للمطالبة بالتوظيف المباشر كأحد أهم المفرزات الناتجة عن الحراك الشعبي للمجتمع الجزائري ككل ضد أنظمة الفساد السياسي.

2-2-فرضيات الدراسة:

1- يرجع ارتفاع معدلات البطالة بين حاملي الشهادات العليا في المجتمع الجزائري إلى عوامل سياسية واقتصادية وأخلاقية.

2- تؤدي عطالة حامل شهادات الماجستير والدكتوراه في المجتمع الجزائري إلى تراجع تصورات تقدير الذات لدى الفرد وتدهور وضعه الاجتماعي وبالتالي تأزم استقرار البناء الاجتماعي وانسجام أنساقه.

3- يؤدي فشل منظومة التعليم العالي في ضبط التحديد النوعي لمخرجات التكوين في الدراسات العليا إلى انتشار البطالة بين حاملي الشهادات العليا.

4- يمكن لتكييف منظومة التعليم العالي مع الواقع الاقتصادي لسوق العمل أن يؤدي إلى تحسين الوضع العام للنخبة الجامعية في المجتمع الجزائري.

2-3-أهداف الدراسة:

- الوقوف على أسباب انتشار البطالة بين فئة حملة الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية.
- الكشف عن الانعكاسات التي يمكن أن تحاكيها مشكلة البطالة لدى الفئة المعنية بالبحث سواء من الناحية النفسية، الاجتماعية أو حتى الاقتصادية.
- التعرف على وجهة نظر حامل شهادة الدراسات العليا بخصوص إمكانية أن تجسد ندرة فرص العمل فشلا للمنظومة الجامعية، خاصة برامج دراسات ما بعد التدرج.
- محاولة تجسيد مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن ترفع من مستوى الحلول الموجهة لبروتوكولات سوق العمل والتي من شأنها أن تقلل معدلات البطالة والرفع من فرص العمل حسب وجهة نظر حاملي الشهادات العليا.

2-4-أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة الحالية من حيث أنها تعالج سوسيولوجيا أحد أهم المشكلات الاجتماعية الراهنة التي يمكن أن تؤثر على السياقات التنموية للمجتمع الجزائري واستقرار أنساقه الفرعية ومن ثم استمرارها نظرا إلى مدى ارتفاع معدلاتها الإحصائية وانتشارها بين الأفراد والفئة التي تسيطر عليها والتي تمثل رأس المال البشري في المجتمع أي المورد القادر فيزيولوجيا، عقليا وحتى نفسيا على المشاركة في إثبات فعالية الأنظمة الرسمية ومدى كفاءتها في تطوير وازدهار المجتمع واقتصاده المادي والمعرفي، وهي مشكلة "البطالة" وانتشارها بين حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية، والتي تحتاج إلى تفسير سوسيولوجي لمختلف أبعادها. كما تبرز أهميتها أيضا في محاولتها لبلورة التفسيرات الجدية لمختلف الأسباب والانعكاسات التي يمكن أن تؤدي إليها ندرة فرص العمل بين الفئة التي تم الاتفاق على أنها تمثل نخبة المجتمع وبؤرة قدرته على التقدم وتحقيق التطور الإيجابي في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وكذا إثبات مستوى تطور الوعي الثقافي لدى أفراد البناء الاجتماعي بالنظر إلى جوانب الاهتمام التي يمكن أن يجسدها الموضوع.

2-5-تحديد المفاهيم:

2-5-1-مفهوم البطالة:

المفهوم الخاص بالبطالة يتجه نحو اعتبارها كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، فهي تعبر عن الفرد الذي يكون في سن العمل وقادرا عليه جسميا وعقليا وراغبا في أدائه ويبحث عنه ولا يجده ويترتب عليه تعطله على الرغم من احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توافرت لديه فرص العمل (فاضل وبدر وعلي، 2018/2017، ص. 05).

يذكر "الوازن" أن البطالة في القاموس الاقتصادي كلمة تعني الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل وهذا يتماشى مع ما ورد في دائرة المعارف الأمريكية حيث أوضحت أن البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشر إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والعاطلين عنه ولكنهم لا يجدونه، ومن هذا المنطلق فإن البطالة تشمل مجموعات مختلفة من الأفراد وهم (الحسناوي، 2016، ص.ص 1296، 1297):

- الأفراد الذين لا يعملون، بشرط أن يكونوا ضمن الفئة السكانية القادرة على العمل.
- الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة فقط.
- الأفراد الذين يعملون بشكل مؤقت.
- العاملون فعلا ولكن ذوي إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة).

كما ويعتبر "أنطوني غيدنز" البطالة بأنها تعني: الفرد الذي يقع خارج نطاق قوة العمل، كما وتعرف رسميا وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فإنها تشمل: كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى (عبد، 2014، ص. 204).

وقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه وذلك خلال فترة الإسناد (الفترة المرجعية، وتتحدد في الأسبوع السابق للمسح حتى ولو ساعة واحدة) (إبراهيم، 2020، 13)، أما بالنسبة للمكتب الدولي للعمل فقد أشار إلى أن فئة العاطلين عن العمل تتكون من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (16 و59 سنة) ووجدوا نفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في أحد الفئات التالية (حجي وعقراوي، 2020/2019، ص. 382):

- دون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم فورا القيام بالعمل.
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

البطالة إذن هي مشكلة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية تنشأ كنتيجة لوجود قصور على مستوى السياسات القادرة على إحداث التوازن بين آليات العرض والطلب داخل سوق العمل أي وجود فائض في قوى الطلب في مقابل فرص العمل المحدودة (العرض)، كما أن الفئة العاطلة عن العمل تتمثل في الأفراد القادرين فيزيولوجيا، ذهنيا وحتى نفسيا في المشاركة في الرفع من كفاءة وفعالية الإنتاج، مما يمكن أن يعكس مجموعة من الآثار السلبية على المستوى الفردي والاجتماعي كانتشار الجريمة، تعاطي المخدرات وانهيار استقرار المجتمع.

2-5-2-مفهوم الشهادات العليا:

الدراسات العليا هي الطور الأخير من التكوين الجامعي في مختلف التخصصات الجامعية، وتشمل الشهادات العليا في هذا البحث الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه، هذا بالنسبة للنظام الكلاسيكي، أما فيما يخص النظام العالمي الجديد المتبنى من طرف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية فتتحدد الشهادة العليا في الحصول على شهادة دكتوراه ل م د، وظيفتها العلمية تتجه نحو تأهيل الفرد لقيادة منظومة البحث العلمي من خلال إنتاج المعرفة وتطويرها، وبالتالي تحسين أوضاع المجتمع وأنساقه.

2-6-الدراسات السابقة:

2-6-1- دراسة لؤي أديب سليمان العيسى (2007) حول "الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات كما يتصوره القادة الإداريون في القطاع العام والخريجون أنفسهم": هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الفساد الإداري بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية من وجهة نظر القادة الإداريين والخريجين من خلال توزيع استبيان على مجتمع 108 إداري قائد وعينة 350 خريج جامعي لا يعمل للعام الدراسي 2006-2007، وقد توصلت الدراسة إلى أنه من أبرز أسباب البطالة كما يتصورها الخريجون: شيوع الواسطة والمحسوبية في التعيينات، إساءة استخدام السلطة والصلاحيات لدى بعض المسؤولين، اشتراط عدد معين من سنوات الخبرة في بعض الوظائف، أما أسباب البطالة كما يتصورها القادة الإداريون فكانت: شيوع الواسطة والمحسوبية في التعيينات، إساءة استخدام السلطة والصلاحيات لدى بعض المسؤولين واتساع الفجوة ما بين النظرية والتطبيق في مناهج الجامعات، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الفساد الإداري وظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية.

2-6-2- **دراسة أحمد محمد إسماعيل البريفكاني وآخرون (2010) حول "ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك الأسباب والمعالجات"**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتشخيص أسباب عدم إمكانية حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة والتعرف على نوع البطالة التي تتعرض لها هذه الفئة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استبيان على عينة 300 متخرج، وقد توصلت إلى أن وجود فرصة عمل لا يعني بالضرورة حصول العاطل على عمل مناسب، فلا بد أن تكون هذه الفرصة مناسبة من ناحيتين، الأجر والمركز الاجتماعي، كما أظهرت أيضا إقبال المتزوجين على عمل حتى وإن كان غير مناسب له باعتبار أن هذه الفئة مطالبة بالعديد من المسؤوليات المعيشية، إضافة إلى أن أغلبية العاطلين عن العمل من نوع "أنثى"، أرجعته الدراسة لسببين، الأول يرتبط بغياب فرصة العمل المناسبة لقدرات المرأة، والثاني للعادات التي قد لا تسمح بعمل المرأة في العديد من المجتمعات المتخلفة.

2-6-3- **دراسة عالية عبد الله المناصرة (2013/2012) حول "ظاهرة البطالة لدى خريجي طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية ودور الإدارات الجامعية في مواجهتها":** والتي هدفت إلى التعرف على واقع أسباب ظاهرة البطالة لدى خريجي طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية وانعكاساتها، وكذا التعرف على دور الإدارات الأكاديمية في معالجتها من خلال استخدام المنهج الوصفي على عينة مكونة من 240 إداري أكاديمي ممن يعملون في كل من الجامعات (الأردنية واليرموك والهاشمية وآل البيت والعلوم والتكنولوجيا الأردنية ومؤتة) بأسلوب طبقي عشوائي على مرحلتين، وقد توصلت الدراسة إلى أنه من أهم الأسباب المؤدية إلى ظاهرة البطالة لدى خريجي طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية هو قصور بعض الجامعات في رفد السوق المحلي بتخصصات تناسب فرص العمل المطلوبة وغياب الرقابة على الجامعات الخاصة التي تخرج طلبة الدراسات العليا بأعداد كبيرة وشيوع الواسطة والمحسوبية في التعيينات وارتفاع تكاليف الدراسة مما يؤدي بالاتجاه

نحو الهجرة الخارجية، وقد اقترحت الدراسة متابعة وتشييد الرقابة على القطاع الحكومي والخاص في جودة التعليم وتشكيل لجنة من الوزارة لمتابعة الخريجين وتوظيفهم.

2-**6-4- دراسة محمد إبراهيم عكة (2015) حول "الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني:** دراسة ميدانية على خريجي الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية": هدفت إلى الكشف عن واقع مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني، أسبابها وآثارها الاجتماعية والنفسية، ودور المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية في المجتمع الفلسطيني في الحد من المشكلة من خلال استخدام المنهج الوصفي وتوزيع استبيان على عينة قصدية قدرت بـ154 خريج وخريجة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لكل من متغيرات: الجنس، التقدير الدراسي، مكان السكن، الدخل الشهري، نوع العمل المطلوب ومعرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل.

2-**6-5- دراسة تكاري نصيرة (2016) حول "مشكلة البطالة وأثرها على القلق لدى خريجي الجامعات الجزائرية":** هدفت للكشف عما إذا كانت البطالة لها تأثير في زيادة شدة القلق لدى المتخرجين الجامعيين، وكذلك معرفة العوامل المسببة للبطالة، وأهم الآثار الناجمة عنها والتي تخلفها على المتخرج الجامعي من خلال استخدام المنهج الوصفي وتوزيع استبيان على عينة 120 بطالا من الجنسين، إضافة إلى تطبيق مقياس القلق لسبيلبرجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة يمتازون بحالة قلق شديد بنسبة بلغت 50.8%، والتي لا تختلف باختلاف السن والجنس، إضافة إلى أن البطالة تؤثر على الحالة النفسية للبطال من حيث الشعور بالفشل، الإحباط، اليأس، الحرمان، الاحتياج، زيادة القلق والكآبة وعدم الاستقرار بين العاطلين وانتشار شرب الخمور والانتحار عند الأشخاص الذين يفتقدون للوازع الديني.

2-**6-6- دراسة العربي نوارة عاشور (2017) حول "العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين: دراسة تطبيقية على جامعة سيها":** واستهدفت التعرف على العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين في جامعة سيها من خلال توزيع استبيان على عينة 260 مفردة من كلية الزراعة، كلية العلوم وكلية الآداب، وقد توصلت الدراسة إلى أن سبب ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين يعود إلى العديد من العوامل منها ما يتعلق بعدم التناسب بين قدرة العمل المتاحة في المجتمع وبين فرص العمل المتوفرة، ضعف التدريب والتأهيل التقني للخريجين، الافتقار إلى قاعدة معلوماتية على مستوى الدولة والعادات والتقاليد والنظرة المتدنية لبعض المهن.

2-**6-7- دراسة ميسر محمود محمد خلوف (2017) حول " تغير معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة جنين للفترة 2007-2015":** هدفت للتعرف على تغير معدلات بطالة الخريجين وأسبابها، ودراسة الخصائص التعليمية والزواجية والاقتصادية للخريجين العاطلين عن العمل في محافظة جنين من خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي وتوزيع استبيان على عينة 408 خريج عاطل عن العمل، وقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور وارتفاعها بين العزاب من الذكور والمتزوجات من الإناث، وارتفاعها بين الفئة العمرية (25-34 سنة)، وقد أثبتت الدراسة بأن متغيرات (الجنس، مكان السكن، الحالة الزواجية، التخصص، المستوى التعليمي، سنة التخرج، العمر) لها دلالة إحصائية واضحة حول علاقتها بنسب البطالة، كما أنه من أسباب بطالة الخريجين في محافظة جنين محدودية المشاريع الاستثمارية، افتقار الخريج لرأس المال في حال توجهه لإقامة مشروع خاص به والتوجه نحو التعليم الأكاديمي وإهمال التعليم المهني والتقني وانحسار مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة وعدم توافر الخبرة لدى الخريجين الجدد التي تؤهلهم للحصول على وظيفة.

3-البطالة: تأصيل نظري ومقارباتي:

3-1-الخصائص المرضية لسوق العمل في الجزائر:

من المظاهر التي أثرت على سوق العمل في الجزائر التطور الكبير في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، مما زاد في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيث زادت حصة الشباب البطالين بما فيهم الحاصلين على الشهادات العليا، بالإضافة إلى التخلي عن الدور الاجتماعي الذي كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة، وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية (جرفي وبوجمعة، 2019، ص. 56، 57):

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى وجود فجوة بين الإنتاج والتعليم، فهناك بعض المؤهلات لا توفرها الجامعة، كما أن هناك تخصصات لا تجد فرص للعمل.
- ضعف التنسيق بين القطاعات.
- يركز التعليم على المعارف والمعلومات، ولا يركز على المهارات والسلوكيات.
- في كثير من الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال نتيجة لتدهور التعليم والإنتاج.
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال العمل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول العمل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار الاقتصادي.
- ضعف الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة والذي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.

3-2-أسباب بطالة خريجي الجامعات في الجزائر:

تختف أسباب البطالة من بلد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة إلى أخرى، أما بالنسبة لأسباب البطالة في الجزائر فيمكن أن نرجعها لعدة أسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية، أبرزها (عبدلي، 2016، ص. 244، 245):

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.
- تداعيات تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية.
- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي والتي انبثق عنها تبعات زادت من حدة البطالة في الجزائر منها: عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي، تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية الذي أدى بدوره إلى خفض الطلب على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات إضافة إلى التوجيه غير السليم للموارد البشرية.
- بطء وتيرة النمو الاقتصادي.
- سوء الإدارة وافتقارها للخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد في معالجة مشكلة البطالة.

- تسريح أصحاب العقود المؤقتة.
- الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة، فانخراط الجزائر في اتجاهات النظام العالمي الجديد قد يؤدي مستقبلا إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات التي تختارها القوى الممثلة لهذه الاتجاهات وفي مقدمتها الشركات الدولية، وإلى زيادة الإنتاجية في بعض المؤسسات المرتبطة بالأسواق العالمية مما ينتج عنه ارتفاع معدل البطالة في الجزائر، كما أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط لجذب الكفاءات والأدمغة القادرة على معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول.

3-3-أنواع البطالة:

تتفق أغلب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على التصنيف التالي للبطالة (صالح، 2014، ص. 55-61):

3-3-1- البطالة الاختيارية: تحدث عند توفر العمل للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه وغالبا ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة أو لا يحتاج لمثل هذا العمل وهنا قد يكون العمل يتلاءم مع الشخص ولكن الدافع الأساسي لرفض العمل هو تدني الراتب أو المقابل المالي لذلك العمل، ويختفي هذا النوع من البطالة بمجرد حصول العامل على عمل ذي أجر مالي مرتفع، وهذا النوع من البطالة غالبا ما ترتبط أسبابه بسعي الأفراد للحصول على أجر مما هو مدفوع في الفرص الحالية، العمل على الانتقال إلى منطقة جغرافية أخرى للعمل فيها، النظرة الاجتماعية الدونية لبعض المهن أو البحث عن ظروف عمل أفضل تناسب المؤهلات العلمية والخبرات العملية.

3-3-2-البطالة الاحتكاكية: تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد الوطني لمنع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى ويغير مهنته من مهنة إلى أخرى.

3-3-3-البطالة الموسمية: تنشأ بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد، ويواجه قطاع السياحة هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي. كما ويلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والموسمية في أن سبب كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما البطالة الموسمية يكون الانخفاض في مواسم معينة.

3-3-4-البطالة المقنعة: توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في قطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج إضافي، أو حتى قد يترتب على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا، وتزداد البطالة المقنعة ظهورا وانتشارا في البلاد النامية، حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون في الواقع محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج، مما يجعل الأفراد ينشغلون في أية أعمال حتى ولو كانت متدينة أو عديمة الإنتاجية.

3-3-5-البطالة الدورية: تحدث نتيجة للدورة الاقتصادية والتي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود الاقتصادي الذي ينشأ في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل، وبمعنى آخر عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه.

3-3-6-البطالة الإجبارية: هذا النوع من البطالة واضح للعيان فهو لفئة تبحث عن العمل عند الأجر السائد وتقبل به ولا تجده وهو يعني أنه هناك فائض في المعروض من العمالة وقلة في فرص العمل المتوفرة وقد تحدث هذه البطالة بسبب الفصل أو الطرد من العمل.

3-3-7-البطالة الفنية: تحدث كنتيجة لاستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة تحل محل العامل البشري في الإنتاج واستخدام هذه التقنيات الحديثة لا يعني بحال الاستغناء عن العامل البشري بشكل كامل ولكنها تحتاج إلى عناصر مدربة ومؤهلة لاستخدام هذه التقنية مما يؤدي إلى تقليل اليد العاملة ومن ثم زيادة أعداد العمالة المتعطلة، والتكنولوجيا الحديثة قادرة على نشر منافع التغيير التكنولوجي بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة تحل محل الوظائف المفقودة.

ومن خلال سعي الباحثتين إلى تحديد الإسقاط التصوري للتصنيف المتداول للبطالة على الوضع الطبقي لفئة حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية، فإنه يلاحظ إمكانية الدمج بين نوعين من البطالة يمكن من خلالهما محاكاة مؤشرات واقعية لفئة البحث وهما البطالة الإجبارية والبطالة المقنعة، يظهر النوع الأول إشكالية غياب التنسيق بين مخرجات التكوين في الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل بما يتجه نحو إنتاج فائض كمي من حاملي شهادات الدكتوراه في مقابل عدم القدرة على محاكاة مناصب عمل لهذه الفئة فور التخرج، أما البطالة المقنعة فيمكن إسقاطها على الفئة التي تعمل بعقود جامعية مؤقتة حيث يجسد المظهر العام حالة عمالة في حين أن الممارسات الحقيقية تظهر بطالة غير واضحة للعيان.

3-4-المشكلات الناتجة عن البطالة:

3-4-1- على مستوى الفرد المتعطل عن العمل: تؤثر البطالة على الشباب بشكل كبير، وخاصة عندما يشعر الفرد بحقه في العمل لكنه لا يستطيع الحصول عليه وما يترتب عليه من شعور بالإحباط واليأس وعدم الانتماء، والإحساس بعدم العدالة، وذلك عندما يرى غيره يعمل بينما هو لا يعمل على الرغم من امتلاكه مؤهلات العمل، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الشعور السلبي تجاه الآخرين مما يؤثر سلبا على تكوين شخصية المتعطل وسلوكه النفسي ويدفعه إلى شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع، وبالتالي ظهور سلوكيات غير سوية (عليطو وأبو حلاوة ومنصور، 2014، ص. 290)، فالبطالة إذن تترك آثارا نفسية خطيرة لعل من أبرزها ظاهرة الاغتراب كما أن تزايد حاجات الإنسان المعاصر ولاسيما حاجات الشباب في مجالات شتى وعدم استطاعتهم من إشباعها بالشكل المرضي أو بالحد الأدنى أدى إلى شيوع العديد من الأمراض النفسية أبرزها الكآبة والانعزال وغيرهما، الأمر الذي امتد بشكل مباشر إلى الانحراف وممارسة العنف بسبب الفقر والحاجة والحرمان (الدليمي، 2010، ص. 341).

3-4-2- على مستوى أسرة المتعطل: تعد الأسرة أول مؤسسة اجتماعية تنشئ الشاب وتعلمه المبادئ والقيم، وبما أن البطالة تؤثر على نمو الشباب وتطورهم فهي تقلل فرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب أطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأيضا تشكل البطالة خطرا على الأسرة بسبب فقدانها الدخل اللازم للتأمين على ضروريات الحياة وتحملها لعبء معيشة المتعطلين، فتكثر المشاكل الأسرية المتمثلة في الشقاق والنزاع وظهور عادات اجتماعية غير سوية (عليطو وأبو حلاوة ومنصور، 2014، ص. 290)، وبالتالي تأثر الوضع البنائي لتفاعلات النسق الأسري وغياب الإدراك المنطقي لحقوق وواجبات كل فرد داخل الأسرة.

3-4-3-على مستوى المجتمع: أجمع مختلف الباحثين في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية على أن البطالة هي مشكلة أساسية في مجال البحث السوسيولوجي باعتبارها ظاهرة تحدد مجموعة من السياقات الباثولوجية تنعكس في مجموعها على جوانب البناء الاجتماعي، فينتج عن مؤشراتها مجموعة من المظاهر التي تؤثر سلبا على ممارسات التنمية في المجتمع ورفاهية أفراده.

تبرز لنا ظاهرة البطالة تعبيرا عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها كوجه آخر لسوء توزيع العمل الاجتماعي أو تقسيمه، وسوء توزيع الدخل والثروة على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضا أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معا ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد في العملية الاقتصادية- الاجتماعية الجارية في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة الدولية، الإقليمية والمحلية (عكة، 2015، ص. 310).

تشكل البطالة سببا رئيسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية في المجتمعات التي تعاني منها، ويترتب عليها مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية، فهي لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته وهو الدخل الذي يعتبر صمام ا أمان للفرد والأسرة، بل يترتب عليها آثار مرتبطة بالانحراف عن المعايير والقيم السائدة في المجتمع، فالبطالة لها علاقة بالجانب الأمني من حيث عدم الاستقرار وتفشي الجريمة في المجتمع الناتج عن شعور العاطلين عن العمل بالظلم وعدم العدالة الاجتماعية في توزيع موارد المجتمع، كما أنها تفضي لحالة من التشردم الاجتماعي وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية لدى الشباب الخريجين العاطلين عن العمل مما قد يدفعهم للهجرة لمجتمعات أخرى، أو التفكير جديا بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم (العريبي، 2017، ص. 18).

3-5-تطور معدلات البطالة الجامعية في الجزائر:

تشير الإحصائيات المتداولة عن الديوان الوطني للإحصائيات إلى زيادة معدلات البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية، حيث ارتفعت من 13.1% سنة 2011م إلى 29.6% سنة 2016م، وهذه المعدلات تعطي صورة عن وضعية محرجة لسوق العمل في الجزائر، حيث أصبحت الشهادة الجامعية لا تمثل صمام أمان من مشكلة البطالة، ويرجع بعض الخبراء إلى أن ارتفاع البطالة لدى خريجي الجامعات إلى (بشكير ومسعودي، 2019، ص. 180، 181):

- ✓ الزيادة الكبيرة لعدد الخريجين في الجامعات مقارنة بعدد فرص العمل الشاغرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم تخريج أكثر من مليون طالب (1085022) منذ بداية التجربة الإصلاحية لسنة 2004م إلى غاية سنة 2010م، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال 42 سنة، حيث تم تخريج منذ 1962م إلى 2004م بالضبط 844200 متخرج.
- ✓ تمركز لأكثر من نصف المتخرجين في عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة المتخرجين من عائلة العلوم الاجتماعية والإنسانية واللغات كانت وما زالت تمثل النسبة العليا في التعداد الكلي للمتخرجين، حيث نجدها خلال السنة الجامعية (1999-2000) تفوق 50% (55%) وتتزايد لتصل حدود 70% بعد 10 سنوات، مما أدى إلى عدم تأقلم التكوين الذي حصلوا عليه أو التخصصات المدروسة مع متطلبات سوق العمل.

4-الإجراءات المنهجية الدراسة:

4-1-منهج الدراسة: باعتبار أننا نهدف من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى توفير البيانات والحقائق عن مشكلة البطالة وانتشارها بين فئة حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية كأحد أهم القضايا الراهنة التي يطرحها الواقع الجزائري في المرحلة الحالية وذلك لتفسيرها والوقوف على دلالتها الإمبريقية، وبما أن اختيار "المنهج العلمي" المناسب يرجع إلى طبيعة الموضوع وأهدافه العملية، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي.

والمنهج الوصفي من البحوث التي تقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (عليان وغنيم، 2000، ص. 43).

2-4-مجتمع الدراسة وعينته: اعتمدنا على العينة القصدية كعينة لهذه الدراسة الميدانية نظرا لأن مجتمع البحث غير محدود وبالتالي من الصعب تحديد جميع العناصر التي يمكن أن تستوفي خصائص المشكلة المدروسة ضمن المجال الجغرافي المحدد بالجامعة الجزائرية من حيث ضرورة أن تكون المفردة حاصلة على الماجستير أو الدكتوراه وعاطلة عن العمل.

وعلى هذا الأساس اشتملت هذه الدراسة على عينة تتألف من 217 مفردة تم التوصل إليها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف المجموعات الافتراضية في الفضاء الالكتروني المخصصة لحاملي الشهادات العليا الجزائريين.

3-4- أدوات جمع البيانات: يفرض لجوء الباحث الاجتماعي إلى معالجة وتفسير القضايا والظواهر سوسيولوجيا إلى ضرورة تصميمه لأداة منهجية قادرة على ضبط مؤشرات الواقع الاجتماعي بما يمكن أن يخدم أهداف الدراسة، وبناء على ذلك تم تصميم استبيان يبحث في مجموعة من السياقات منها ما يرتبط بالخصائص الشخصية للمبحوثين من حيث الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الشهادة المتحصل عليها، نوع التخصص، وأخرى ترتبط بالبحث في أسباب انتشار البطالة بين فئة الحاصلين على الشهادات العليا في المجتمع الجزائري، وكذا الكشف عن الانعكاسات التي يمكن أن تحاكيها مشكلة البطالة لدى الفئة المعنية بالبحث سواء من الناحية النفسية، الاجتماعية أو حتى الاقتصادية.

5-عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها:

5-1-الخصائص السوسيو-علمية لعينة الدراسة:

جدول 1. المتغيرات السوسيو-علمية لعينة الدراسة

المتغيرات	الاحتمالات	العدد	النسبة المئوية%	المجموع
النوع	ذكر	143	%65.89	217
	أنثى	74	%34.11	
المستوى العمري	(29-25)	62	%28.57	217
	(34-30)	89	%41.02	
	أكثر من 35 سنة	66	%30.41	
الحالة الاجتماعية	أعزب	136	%62.68	217
	متزوج	81	%37.32	
المؤهل العلمي	ماجستير	3	%1.39	217
	دكتوراه	214	%98.61	

استنادا إلى نتائج الدراسة الميدانية وبيانات الجدول رقم (01) والذي يوضح توزيع مفردات البحث حسب مجموعة من المتغيرات الشخصية (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي)، فإننا نسجل تباينا في استجابة مفردات البحث لاستبيان الدراسة من حيث "متغير النوع" لصالح الإناث بنسبة (65.89%)، في حين استجاب الذكور بنسبة (34.11%)، وهو ما يمكن تفسيره من خلال التصورات الحديثة التي ساعدت على إلغاء كافة الافتراضات التي تتضمن قصور "الأنثى" فكريا وذهنيا، وبالتالي سمح تكافؤ الفرص بين النوعين للمرأة الانضمام لمختلف الممارسات المعرفية والثقافية، وتحقيق ذاتها في حدود ما تفرضه قواعد ومعايير البناء الاجتماعي الذي تنتمي إليه.

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة بالنسبة لـ"متغير العمر" فإننا نسجل أعلى نسبة للفئة (30-34 سنة) تقدر بـ(41.02%)، تليها نسبة (30.41%) للذين تبلغ أعمارهم 35 سنة فما فوق، ثم نسبة (28.57%) للفئة (25-29 سنة)، يلاحظ أن مشكلة غياب فرص العمل بغض النظر عن ميكانيزماتها تستهدف "القوى العاملة" في المجتمع، أي القادرة فيزيولوجيا، عقليا، نفسيا وحتى فكريا في ضمان مسارات التنمية في المجتمع، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (خلوف، 2017) من حيث أن مشكلة البطالة تستهدف فئة الشباب في المجتمع.

وبناء على البيانات الخاصة بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية، فإننا نسجل أعلى نسبة تقدر بـ(62.68%) لفئة العازبين، ثم نسبة (37.32%) لفئة المتزوجين، وقد تبين من خلال أداة الدراسة أن أغلبية المتزوجين إناث، ويرجع ذلك إلى أن قوانين أغلب المجتمعات تركز على بقاء الأنثى تحت رعاية الرجل بغض النظر عن حالتها الاقتصادية، وهذا ما يسمح للمرأة بتكوين أسرة، في حين الرجل لا يمكن أن يقدم على هذه المرحلة في غياب قاعدة مادية تتيح له القدرة على إعالة أسرته، وبالتالي تتجه البطالة نحو خلق مشكلة أخرى ذات بعد اجتماعي تتمثل في عزوف الشباب عن الزواج، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (خلوف، 2017) من حيث أن ارتفاع نسبة البطالة تنتشر بين فئة الذكور العزاب وتقل بين فئة الإناث المتزوجات.

أما بالنسبة للشهادة العليا المتحصل عليها فقد سجلنا نسبة (98.61%) لحملة شهادات الدكتوراه، تليها نسبة (1.39%) لحملة شهادات الماجستير، يلاحظ أن مشكلة ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادات العليا العاطلين عن العمل مرتبط مباشرة بمجموعة من السياقات التنظيمية تنطلق من النقطة الذي أصبحت فيها هذه الشهادة تعتمد على الإنتاج الكمي بدل النوعية.

5-2- تحليل محاور الدراسة:

5-2- 1- البحث عن العمل بعد الحصول على الشهادة العليا:

جدول 2. البحث عن العمل بعد التخرج

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	193	%88.95
لا	24	%11.05
المجموع	217	%100

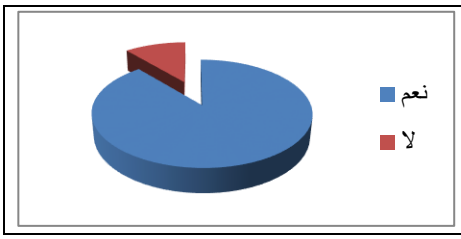

شكل1. البحث عن العمل بعد التخرج

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول رقم (02) والشكل البياني الموافق له أن أعلى نسبة سجلت لصالح الأفراد الذين بحثوا عن العمل بعد حصولهم على الشهادة العليا بـ (88.95%)، وهو افتراض طبيعي باعتبار أنه من الأهداف التي يستهدفها الأفراد من خلال التوجه نحو من بناء مهاراتهم العلمية وتحسين قدراتهم المعرفية غالبا ما يكون موجها -حسب اعتقادات الكثير من المندمجين في أطر التكوين- نحو محاكاة مستقبل وظيفي قادر من جهة على استيفاء متطلبات الفرد الشخصية من خلال القيمة المادية "الرواتب والمكافآت" التي يتحصل عليها الفرد نتيجة انتمائه الوظيفي ليكون قادرا بذلك على تحقيق التوازن بين احتياجاته اليومية وسلم القيم الاستهلاكية لمختلف المتطلبات الإنسانية، ومن جهة أخرى الاتجاه نحو نمذجة مكانة اجتماعية للفرد خاضعة لمعايير البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه، خاصة وأن المكانة المتميزة ترفع من مستوى تقدير الذات لدى الأفراد، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (البريفكاني وخمي والأرتوشي، 2001) من حيث أن الفرد لا يستهدف الحصول

على أية فرصة عمل، بل ضرورة أن يكون العمل مناسبا من ناحية الأجر والمركز الاجتماعي، أما نسبة (11.05%) فسجلت ضمن المبحوثين الذين لم يتوجهوا بعد للبحث عن العمل وذلك بسبب حصولهم حديثا على شهادة الدكتوراه وبالتالي لم تتح لهم الفرص بعد.

5-2- 2- نوع العمل المستهدف الحصول عليه:

استنادا إلى البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية وحسب عينة البحث فإن اندماج الطالب في برامج التكوين الخاصة بالطور الثالث يتحدد كعقد التزامي يتم إدراجه من الجامعة مع مؤسسات التعليم العالي، وبناء على ذلك يصبح التكوين ضمن برامج الدراسات العليا مؤهلا علميا للأفراد يمكنهم من شغل منصب أستاذ جامعي كأحد أهم الآليات المألوف على أنها موجهة لإنتاج أستاذ باحث قادر على إنتاج المعرفة وتطويرها بما يضمن تقدم المجتمع وتنميته، إضافة إلى أن شهادات الدكتوراه غير معترف بها في قوانين الوظيف العمومي وهو ما يبرر سبب اختيار الأفراد الحاصلين على الشهادات العليا للمناصب الأكاديمية في الجامعة ومؤسسات التعليم العالي ككل.

3-2-5- أسباب عدم الحصول على عمل:

جدول 3. أسباب عدم الحصول على عمل

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية%
غياب نسبي للفرص	31	%14.29
أزمة الفساد على مستوى مسابقات التوظيف	169	%77.88
أخرى تذكر	17	%7.83
المجموع	217	%100

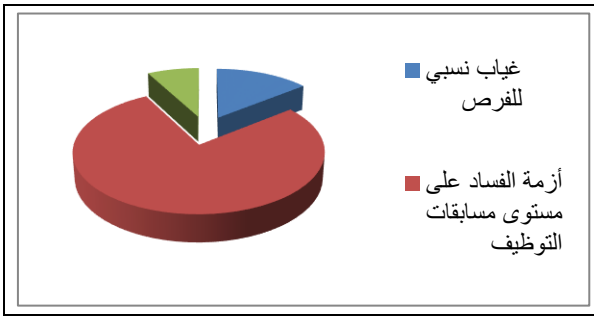

شكل 2. أسباب عدم الحصول على عمل

استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (03) والشكل البياني الموافق له والذي يظهر أسباب عدم قدرة المبحوثين على الحصول على عمل لحد الآن فإننا نسجل أعلى نسبة (77.88%) لصالح السبب المتعلق بوجود تجاوزات على مستوى مسابقات التوظيف والذي يعتبر أحد أهم السياقات الأزماتية على مستوى النظام القيمي الذي تشهده البنى التنظيمية للأنساق الفرعية المكونة للبناء الاجتماعي على مستوى مختلف المؤسسات الرسمية منها المؤسسة الجامعية مما يشكل قالبا للرفع من مستوى اختلال التوازن بين معايير المجتمع من جهة وامتيازات أفراده من جهة أخرى، أين تحولت ممارسات عملية التوظيف الجامعي –حسب وجهة نظر عينة البحث- من عملية انتقاء الطاقات القادرة على قيادة المنظومة المعرفية وتنمية مضامين الإنتاج العلمي بما يرفع من مستوى ضبط الممارسات القادرة على الحكم على مدى واقعية الوعي الثقافي والعلمي للمجتمع من خلال نوعية المعرفة المنتجة إلى سياقات مرضية ترتبط باختيار الأفراد ضمن ما يرتبط بشرعنة ممارسات الوساطة والمحسوبية وبالتالي استغلال السلطة للصالح الشخصي بدل المصلحة العامة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (المناصرة، 2013/2012) ودراسة (العيسى، 2007) من حيث التأكيد على أن العوامل التالية: غياب الرقابة على الجامعات وتخريج أعداد كبيرة من طلبة الدراسات العليا إضافة إلى أزمة الفساد الإداري من حيث الاعتماد على الواسطة والمحسوبية في التعيينات لها دور في ارتفاع معدلات البطالة في الوسط الجامعي، أما السبب الثاني والمرتبط بالغياب النسبي للفرص فجاء بنسبة (14.29%) والذي

يمكن أن نرجعه إلى وجود التشبع على مستوى الوظائف في مؤسسات التعليم العالي والتي لها علاقة وثيقة -حسب عينة البحث- بلجوء الجامعة إلى العقود المؤقتة في حال وجود أي عجز في حجم أعضاء الهيئة التدريسية.

5-2-4- النشاط الممارس في الوقت الحاضر:

جدول 4. النشاط الممارس في الوقت الراهن

النشاط الممارس	التكرار	النسبة المئوية%
أستاذ مؤقت	118	%54.38
أعمال حرة	13	%5.99
ربة بيت	06	%2.78
موظف في إطار عقود ما قبل التشغيل	26	%11.99
لا أمارس أي نشاط	10	%4.60
موظف في القطاع الخاص	33	%15.20
أخرى تذكر	11	%5.06
المجموع	217	%100

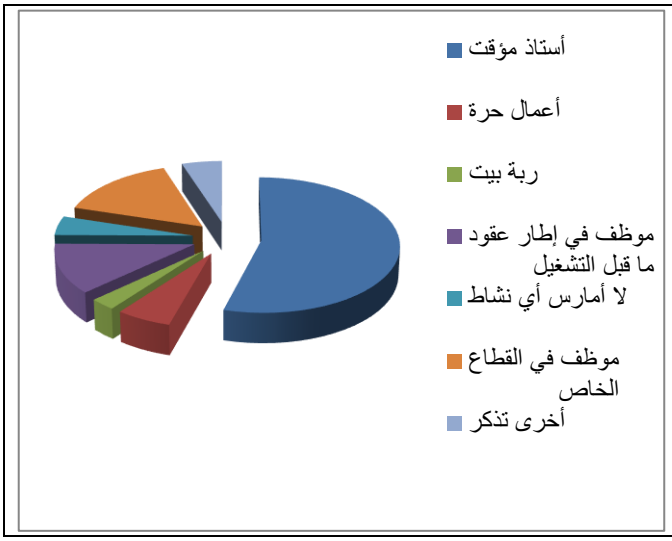

شكل 3. النشاط الممارس في الوقت الراهن

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (04) والشكل البياني الموافق له، يتبين لنا وجود عدة نشاطات يلجأ إليها حاملو الشهادات العليا العاطلين عن العمل، حيث نسجل أعلى نسبة (54.38%) للذين يعملون كأساتذة مؤقتين وهو أقرب الخيارات بالنسبة للحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه باعتبار أن متطلبات التكوين في الدراسات العليا موجهة أصلا نحو التعاقد مع مؤسسات التعليم العالي، تليها نسبة (15.20%) للموظفين في القطاعات الخاصة، ثم نسبة (11.99%) للمندمجين في إطار عقود ما قبل التشغيل، تليها نسبة (5.99%) للمبحوثين الذين يمتهنون أعمالا حرة، تليها نسبة (4.60%) للأفراد الذين لا يمارسون أي نشاط، وأخيرا نسبة (2.78%) للمتحصلات على الشهادات العليا الماكثات بالبيت.

إن اتجاه الأفراد نحو الانتماء إلى وظائف لا تنطبق مميزاتها المهنية مع طبيعة المعارف والمؤهلات العلمية التي تم تكوينهم من خلالها يثبت إلى حد ما سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة وتأثرها الفعلي بمشكلة غياب فرص العمل وبالتالي اتخاذها لقرارات الخوض في نشاطات أخرى تختلف عن مستوى قدراتهم المعرفية، وهو ما يثبت عدم قدرة السياسات العامة للدولة على ضمان حقوق وامتيازات الحاصلين على شهادات الدكتوراه مما يجسد مؤشرا عاما يوضح إشكالية انهيار الوضع العام للنخبة في المجتمع الجزائري سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

5-2-5-المسؤول عن ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الحاصلين على الشهادات العليات في المجتمع الجزائري:

جدول 5. المسؤول عن البطالة لدى حاملي الشهادات العليا

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نظام ل م د	70	%32.26
النظام السياسي	18	%8.30
إقحام السياسة في المنظومة التعليمية	30	%13.82
التضخم في أعداد الحاصلين على الشهادات العليا	79	%36.40
انهيار النظام القيمي في الجامعة	20	%9.22
المجموع	217	%100

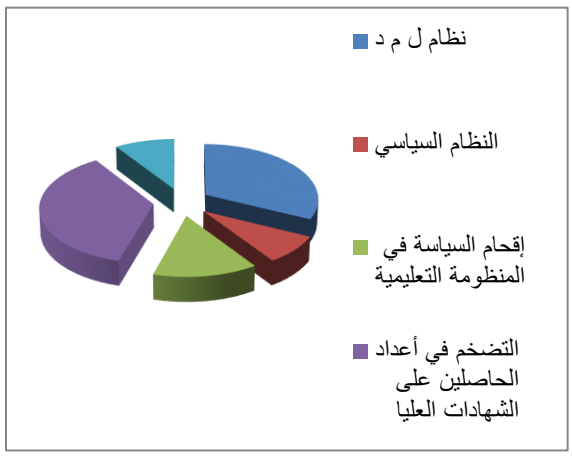

شكل 4. المسؤول عن البطالة لدى حملة الشهادات العليا

يتضح لنا من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (05) والشكل البياني الموافق له، والمبينة للنتائج المتعلقة بالمسؤول عن ارتفاع معدلات البطالة بين حاملي الشهادات العليا أن أعلى نسبة كانت لصالح التضخم في أعداد الحاصلين على الشهادات العليا بـ (36.40%)، تليها نسبة (32.26%) للسبب المرتبط بتبني المنظومة الجامعية لنظام ل م د، أما (13.82%) فيرجع إلى إقحام السياسة في المنظومة التعليمية، تليها نسبة (9.22%) للفئة التي اعتبرت الأمر مرتبطا بانهيار النظام القيمي في الجامعة، ثم نسبة (8.30%) للنظام السياسي.

وعلى العموم فالنتائج السابقة تظهر وجود علاقة واضحة بين كل سبب من الأسباب المذكورة أعلاه، ذلك أن أزمة البطالة وارتفاع معدلاتها بين فئة حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه تنطلق من النقطة التي أصبحت فيها سياسات التكوين ضمن برامج الدراسات العليا موجهة نحو محاكاة سياقات كمية من خلال التضخم الواضح الذي تشهده الجامعة الجزائرية بالنسبة للحاصلين على الشهادات العليا في مقابل الانعدام شبه المطلق للنوعية والضعف البنائي للتكوين العالي، وما يتفق مع نتائج دراسة (العربي، 2017) من حيث اتجاه المنظومة التعليمية نحو إنتاج حجم عمالة لا يتناسب مع حجم فرص العمل المتوفرة، وهو ما تم الإجماع على أنه مرتبط بقرار تبني منظومة التعليم العالي في الجزائر لـ"نظام ل م د" كسياق معرفي خاص تم إنتاج مضامينه التعليمية بما يتماشى مع كيانات فردية، اجتماعية، سياسية واقتصادية تختلف تماما عن فلسفة المجتمع الجزائري والملامح الشخصية والمعرفية لأفراده، والمشكلة الأكبر تظهر في الدور الذي يمارسه النظام السياسي في قيادة منظومة البحث العلمي ليتشتت بذلك الدور الموضوعي لممارسات الباحثين الأكاديميين والعلميين وتحديد أهداف الممارسات المعرفية بما يتماشى مع تصورات النظام السلطوي وأنساقه.

5-2-6-تقييم المبحوثين لمساراتهم التكوينية في الدراسات العليا:

جدول 6. تقييم المسار الأكاديمي في الدراسات العليا

تقييم المسار	التكرار	النسبة المئوية%
مضيعة للوقت	98	%45.16
استثمار معرفي	28	%12.91
مسار غير هادف	22	%10.14
مؤهل علمي وأكاديمي	39	%17.97
تكوين اعتباطي	30	%13.82
المجموع	217	%100

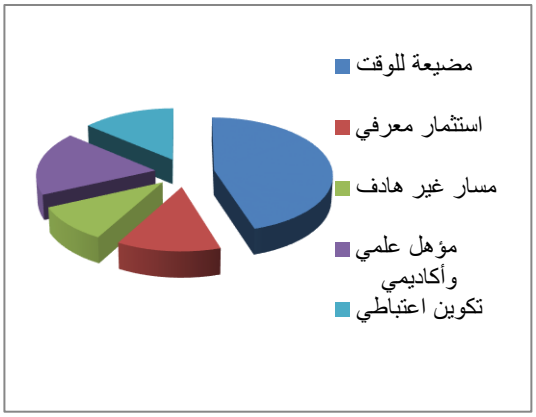

شكل 5. تقييم المسار الأكاديمي في الدراسات العليا

استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (06) والشكل البياني الموافق له، والذي يظهر تقييم المبحوثين لمساراتهم في الدراسات العليا، تبين لنا أن أعلى نسبة تقدر بـ (45.16%) للذين اعتبروا قرار استكمال مسار الدراسات العليا مضيعة للوقت، تليها نسبة (17.97%) للذين اعتبروه مؤهل علمي وأكاديمي، ونسبة (13.82%) للمبحوثين الذين اعتبروا التكوين ضمن برامج الدراسات العليا اعتباطي، ثم بنسب متقاربة (12.91%) و(10.14%) لكل من الاعتبارين استثمار معرفي ومسار غير هادف على الترتيب.

تظهر هذه النتائج التشاؤم الواضح لدى عينة البحث كأحد أهم المؤشرات التي تثبت إلى حد ما تراجع مكانة الحاصل على شهادة الدكتوراه مقارنة بالوضع السابق لهذه الفئة سواء من حيث المكانة العلمية في الوسط العلمي-الأكاديمي أو من ناحية المكانة الاجتماعية والمفهوم المتداول لدى باقي شرائح المجتمع تجاه الحاصلين على الشهادات العليا وذلك بسبب تراجع منظومة قوانين العمل الجزائرية عن منح الحقوق والامتيازات التي من المفروض أن يستفيد منها خريجوا برامج التكوين في الدراسات العليا، والتي ترتبط بوجود عقد إجباري من الجامعة يفرض ضرورة التحاق الحاصل على مؤهل الدكتوراه بوظيفته –كأستاذ جامعي- دون وجود أي تعقيدات حسب ما تفرضه قوانين العمل المعمول بها في منظومة قانون العمل الجزائرية.

5-2-7-غياب مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف بين الحاصلين على الشهادات العليا:

جدول 7. غياب مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف العالي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	201	%92.62
لا	16	%7.38
المجموع	217	%100

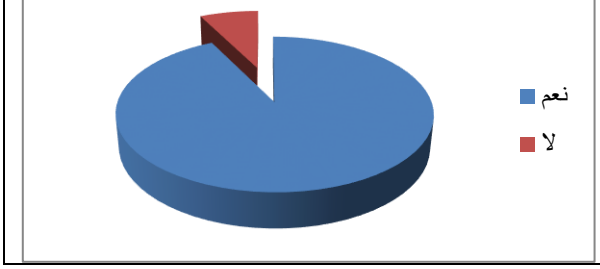

شكل 6. غياب مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف العالي

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (07) والشكل البياني الموافق له، أن أعلى نسبة (92.62%) من أفراد العينة صرحوا بغياب مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف بين الحاصلين على الشهادات العليا، في حين نجد أن نسبة (7.38%)

صرحوا بالعكس، وبالتالي يظهر ذلك غياب واضح لقوانين قادرة على ضبط الممارسات القانونية للتمييز بين الأفراد في الالتحاق بوظيفة الأستاذ الجامعي وغياب إمكانية تجسيد مبدأ المساواة بين الأفراد الحاصلين على شهادات الدكتوراه أو الماجستير من خلال الاعتماد على ميكانيزمات الكفاءة والاستحقاق وظهور تجاوزات خفية على مستوى مسابقات التوظيف الجامعي تتخذ معيارا باثولوجيا يساعد على إنتاجه شرعنة قيادات المجتمع وأعضائه لهذه الأفعال المرضية لتصبح نمطا سويا غير موصوم بالسلبية والخطأ، وهو ما يظهر تراجعا واضحا في المنظومة القيمية لمؤسسات التعليم العالي والتي تجسد انهيارا في مكانة الحاصلين على الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (المناصرة، 2013/2012)، فعلى الرغم من أن الحصول على شهادة الدكتوراه –حسب عينة البحث- يمكن الأفراد من الاستفادة من التوظيف المباشر إلا أن الموضوع قد تتطور إلى الإنتاج الكمي بما يحقق تراجعا في معايير تحقيق التوازن بين معدلات العرض والطلب ضمن سوق العمل، وهو ما يلفت النظر تجاه آليات التوظيف في الجامعة الجزائرية التي أصبحت حسب اعتقاد الكثيرين تشهد تناقضا في القوانين المعمول بها والتي تفرض منح الحاصل على شهادة الدكتوراه منصب في الجامعة فور حصوله على المؤهل العلمي، كما يظهر أيضا غياب مبدأ تكافؤ الفرص في انتقاء الكفاءات المتفوقة بدل الاختيار "المرضي" للأفراد ضمن منطق الوساطة والمحسوبية وتبادل المصالح الشخصية.

5-2-8- الرضا عن التخصص العلمي المتكون فيه:

جدول 8. درجة رضا المبحوثين عن تخصصاتهم الأكاديمية

الاحتمالات		التكرار	النسبة المئوية%
نعم	/	63	%29.04
لا	غير مطلوب في سوق العمل	89	%41.01
	برامج التكوين ليست في المستوى المطلوب	65	%29.95
المجموع		217	%100

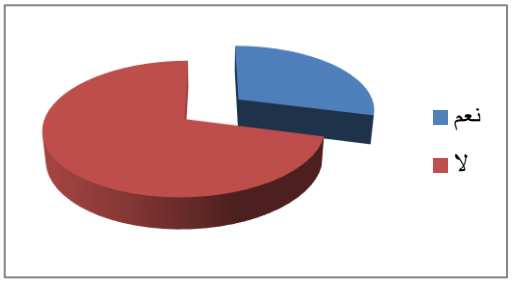

شكل 7. درجة رضا المبحوثين عن تخصصاتهم الأكاديمية

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (08) والشكل البياني الموافق له إلى أن أعلى نسبة من المبحوثين (70.96%) أشاروا إلى أنهم غير راضين على التخصصات التي تكونوا فيها، وتنقسم هذه النسبة إلى (29.95%) من المبحوثين الذين وضحوا أن سبب عدم الرضا راجع إلى أن برامج التكوين ليست في المستوى المطلوب معتبرين أنها تتسم بالنمطية وتفتقر للتحديث ونسبة (41.04%) من الذين اعتبروا السبب مرتبط بأن التخصص غير مطلوب في سوق العمل وهو ما يظهر الخلل الواضح على مستوى الضبط الاستراتيجي لمخرجات التعليم العالي والذي يفترض أن يتم إنتاجه من خلال الحرص على تحقيق التوافق العملي بين ما تعرضه المؤسسة الجامعية من خبرات ومهارات معرفية لمخرجاتها من جهة وما يتطلبه سوق العمل من خلال التحديد المسبق للاحتياجات التي يفرضها من جهة أخرى، بما يمكن أن يقلل من إشكالية الانفصال بين ما تقدمه الجامعة للمجتمع وما يتطلبه سوق العمل، أي بين قوى العرض والطلب.

5-2-9-قبول ممارسة عمل بديل يتخذ مستوى أدنى عن المؤهل العلمي المتحصل عليه:

جدول 9. قبول ممارسة عمل متدني عن مزايا المؤهل المتحصل عليه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	116	%53.46
لا	101	%46.54
المجموع	217	%100

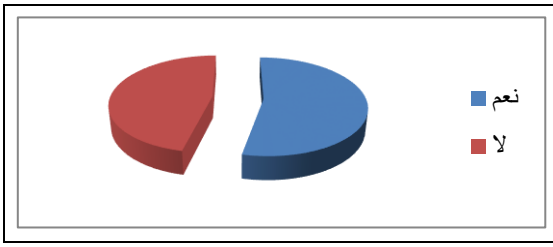

شكل 8. قبول ممارسة عمل متدني عن مزايا المؤهل العلمي المتحصل عليه

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (09) والشكل البياني الموافق له أن أغلبية أفراد العينة بنسبة (53.46%) صرحوا بالاستعداد للخوض في وظائف أخرى غير الوظيفة التي يسعون لشغلها (منصب أستاذ جامعي)، ويرجع ذلك إلى تدهور الأوضاع المادية لهذه الفئة وعدم قدرتها على توفير متطلبات الحياة الإنسانية خاصة في ظل الارتفاع الواضح في القيم الاستهلاكية وتدهور المداخيل المعيشية للأسر في حين أجمع نسبة (46.54%) أنهم لن يقبلوا بممارسة عمل آخر بديل لا يحمل نفس مزايا المؤهل العلمي المتحصل عليه (شهادة الدكتوراه أو الماجستير).

فأغلب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تؤكد أن أغلبية الأفراد الذين يطمحون للحصول على وظيفة يرجع إلى محاولتهم لتجسيد استقلالهم المادي وتحسينه، فبالنظر إلى نظرية "سلم الحاجات الإنسانية" لـ"أبراهام ماسلو" نجمع على أن الفرد ككائن إنساني له مجموعة من "الحاجات" التي يسعى لإشباعها تؤثر على سلوكه كسياقات لا تتحد عشوائيا، أي تنطلق من قاعدة الضروريات الخاصة بالفرد (الحاجات الفيسيولوجية) إلى قمتها والمرتبطة بتحقيق الذات وتقديرها من طرف الآخرين، وبالتالي يصبح إشباع القاعدة مرتبطا بالمستوى المادي للفرد وقدرته على توفيرها ليتمكن من الانتقال التدريجي لمختلف الحاجات الأخرى.

5-2-10- تقييم المكانة الاجتماعية للحاصلين على الشهادات العليا في المجتمع الجزائري:

جدول 10. مستوى المكانة الاجتماعية لحاملي الشهادات العليا

تقييم المكانة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
متوسطة	34	%15.67
ضعيفة	98	%45.16
ضعيفة جدا	85	%39.17
المجموع	217	%100

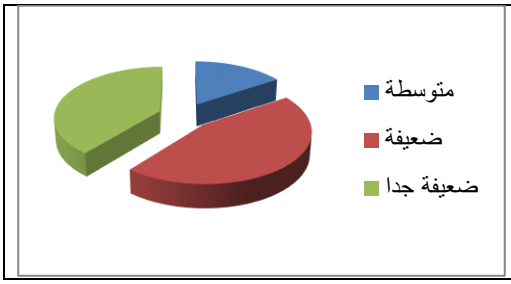

شكل 9. مستوى المكانة الاجتماعية لحاملي الشهادات العليا

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) والشكل البياني الموافق له أن أعلى نسبة من أفراد العينة (45.16%) صرحوا أن المكانة الاجتماعية للحاصلين على الشهادات العليا في المجتمع الجزائري ضعيفة، تليها نسبة (39.17%) من الذين صرحوا بأنها ضعيفة جدا، في حين اعتبرها نسبة (15.67%) بأنها مكانة متوسطة، ففي السياق الذي كان فيه التكوين في إطار برامج الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية يمكن الأفراد من المشاركة في تطوير منظومة البحث العلمي وتحديث مختلف العمليات العلمية والبحثية وإنتاجها في إطار تحسين مخرجات البنى المعرفية لمؤسسات التعليم العالي بما يضمن تنسيق مسارات التنمية في المجتمع من خلال إنتاج رأس مال بشري قادر على إدراك مختلف هذه التصورات، أصبح في

الوقت الراهن الحاصل على "شهادة الدكتوراه" لا يتعدى كونه مجرد عضو غير قادر على المشاركة في تطوير ممارسات البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه وأنظمته الفرعية، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن ارتفاع معدلات الحاصلين على شهادة الدكتوراه في المجتمع الجزائري إضافة إلى غياب السياسات القادرة على التوجيه الأمثل لقدراتهم المعرفية والفكرية نحو استغلالها بما يحسن من مستوى تقييم المكانة الاجتماعية لهذه الفئة خلقت رؤية اجتماعية مرضية نوعا ما اتجاههم مما فرض سياقا عاما مرتبطا بأزمة النخبة في المجتمع وهو من القيم السلبية التي عملت السياسات العامة لمنظومة التعليم العالي على إنتاجها.

11-2-5- تقييم برامج التكوين في الدراسات العليا داخل الجامعة الجزائرية على المستوى العالمي:

جدول 11. تقييم برامج الدراسات العليا في التصنيف العالمي

تقييم برامج التكوين	التكرار	النسبة المئوية%
مؤهلة	16	%7.38
غير مؤهلة	201	%92.62
المجموع	217	%100

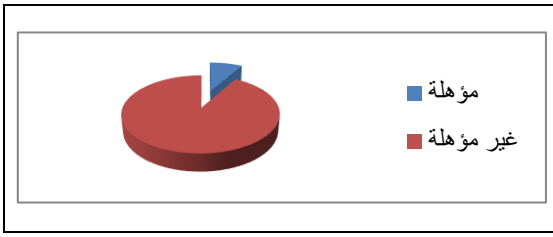

شكل 10. تقييم برامج الدراسات العليا في التصنيف العالمي

تبين لنا النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) والشكل البياني الموافق له أن أغلبية المبحوثين بنسبة (92.62%) اعتبروا أن برامج التكوين في الدراسات العليا غير مؤهلة بالمقارنة مع نظيراتها في مختلف دول العالم، في حين أن نسبة (7.38%) من أفراد العينة اعتبروها مؤهلة، وهو ما يمكن تفسيره بأزمة التصنيف المنخفض للجامعة الجزائرية على المستوى العالمي من جهة وأزمة الإنتاج البحثي وجودته من جهة أخرى والذي أصبح يعتمد نسبيا على استهلاك السياقات البحثية وتكرارها مما يصعب من إمكانية تجسيد الأصالة والتحديث في الدراسات العلمية والأكاديمية، إضافة إلى التحول الذي شهدته سياقات التعليم العالي من خلال إلغاء النظام الكلاسيكي وتبني نظام ل م د الذي لا يتماشى مع فلسفة الفرد الجزائري باعتبار أن هذه المنظومة في حد ذاتها أنتجت لمجتمع غير المجتمع الجزائري، مما ساهم في توجيه اهتمامات أنساق التعليم العالي من الضبط النوعي للمخرجات العامة إلى التركيز على الكم التكويني.

12-2-4- غياب الاستراتيجيات القادرة على خلق التوازن بين مخرجات التكوين في الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل:

جدول 12. غياب استراتيجيات الموازنة بين الدراسات العليا وسوق العمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	193	%88.95
لا	24	%11.05
المجموع	217	%100

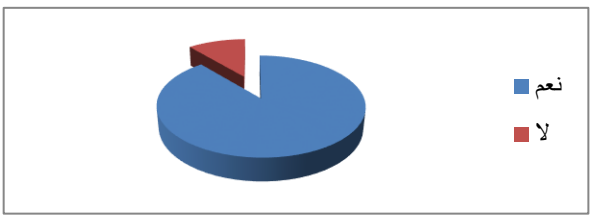

شكل 11. غياب استراتيجيات الموازنة بين الدراسات العليا وسوق العمل

توضح النتائج المبينة في الجدول رقم (12) والشكل البياني الموافق له أن أعلى نسبة من المبحوثين (88.95%) صرحوا بغياب استراتيجيات الموازنة بين مخرجات التكوين في الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل، ويرجع ذلك إلى أن سعي مؤسسات التعليم العالي إلى تكوين أكبر عدد من الكفاءات العلمية والأكاديمية دون التوجه نحو ضرورة الاهتمام المعرفي

بمتطلبات سوق العمل ساعد على بلورة مشكلة عدم قدرة على الاحتواء المهني لهذه الفئة، وهو ما يؤكد اختلال التوازن بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، في حين أن نسبة (11.05%) صرحوا بالعكس، ويرجع ذلك إلى اعتقاد هذه الفئة بأن الجامعة تعاني من عجز كمي في حجم الأساتذة والمؤطرين إلا أنها لا تريد اللجوء إلا محاكاة مناصب مالية والاكتفاء فقط بالعقود المؤقتة.

الاختلاف الواضح بين وجهات النظر غالبا ما يرجع إلى القناعات الذاتية لكل فرد إضافة إلى خبراته المسبقة والمحيط الذي يؤكد من خلاله هذه القناعات، وبالتالي يمكن أن نعتبر الانفصال بين الاتجاهين السابقين واردا باعتبار أنه يوجد إنتاج كمي فعلي لحاملي الشهادات العليا في المرحلة الحالية باعتبار أن مشاريع الدكتوراه أصبحت متاحة لسائر الجامعات ومختلف التخصصات، أما الاتجاه الثاني فتثبت واقعيته اللجوء العملي لبعض الكليات على مستوى الجامعة الجزائرية على نمذجة عقود مؤقتة لسد العجز في حجم أعضاء الهيئة التدريسية.

5-2-13- التفكير في الهجرة بسبب قلة فرص العمل وأسلوب الهجرة الممكن اعتماده:

جدول 13. التفكير في الهجرة والأسلوب المعتمد

احتمال الهجرة	أسلوب الهجرة	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	الهجرة النظامية	147	%67.74
	الهجرة غير الشرعية	61	%28.12
لا	/	09	%4.14
المجموع		217	%100

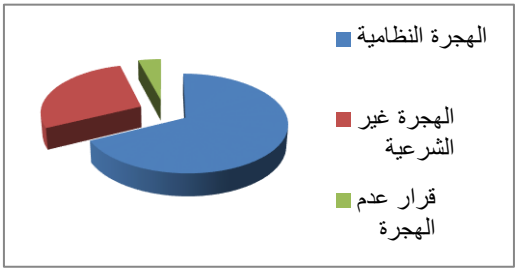

شكل 12. التفكير في الهجرة والأسلوب المعتمد

توضح النتائج المبينة في الجدول رقم (13) والشكل البياني الموافق له أن نسبة (95.86%) من مفردات العينة يفكرون في الهجرة بسبب قلة فرص العمل، (67.74%) من هذه النسبة يفضلون استخدام الأسلوب النظامي، بينما (28.12%) يقررون اللجوء للهجرة غير الشرعية، أما نسبة (4.14%) فلا يفضلون اللجوء إلى الهجرة.

وبالتالي عدم قدرة الكفاءات العلمية على استغلال طاقاتها بالشكل الأمثل سيدفعها للبحث عن انتماءات جديدة ذات طابع خارجي، مما يفتح هذا المجال أمام سياق أزماتي آخر يؤثر على الخطط التنموية للمجتمع تتمثل في انسحاب نخبة المجتمع نحو دول أخرى قادرة على تكييف طاقات هذه الفئة بشكل إيجابي.

وعلى العموم فإن هذه المعادلة طبيعية ومألوفة لدى جميع الدول في العالم، ليس فقط في المجتمع الجزائري، فالمشكلة هنا تتحدد في القصور الذي يتخلل أغلبية السياسات الخاصة بإدارة رأس المال البشري واستغلال كفاءاته ومهاراته والذي يدفع نحو رغبة الأفراد في البحث عن بدائل جديدة قادرة على تحقيق الرضا الذاتي من خلال إيجاد الفرص التي يمكن أن تحقق التوازن المنطقي بين حياة الأفراد الشخصية-الاجتماعية وحياتهم العلمية-العملية.

فعلى الصعيد الجزائري حسب تصريحات المدير العام للبحث العلمي "حافيظ أوراغ" فإن ما يربو عن 71 ألف من الكفاءات العليا الجزائرية توجد في عداد الهجرة ما بين 1994 و2006 وقد كلفت خزينة الدولة ما يقارب 40 ألف مليار دولار (قاسي، جوان 2017، ص. 10).

5-2-14-الانعكاسات التي يعنيها المتعطل على المستوى الذاتي كنتيجة لعدم الحصول على عمل:

جدول 14. انعكاسات البطالة على المستوى الشخصي

الانعكاسات	التكرار	النسبة المئوية%
تعب نفسي وشعور بعدم الرضا	87	%40.09
مشاكل أسرية	04	%1.85
عدم الشعور بالاستقلال الذاتي	57	%26.26
فقدان الشعور بالانتماء	61	%28.12
الانعزال عن المجتمع الخارجي	04	%1.84
تعاطي مضادات الاكتئاب والمهدئات	04	%1.84
المجموع	217	%100

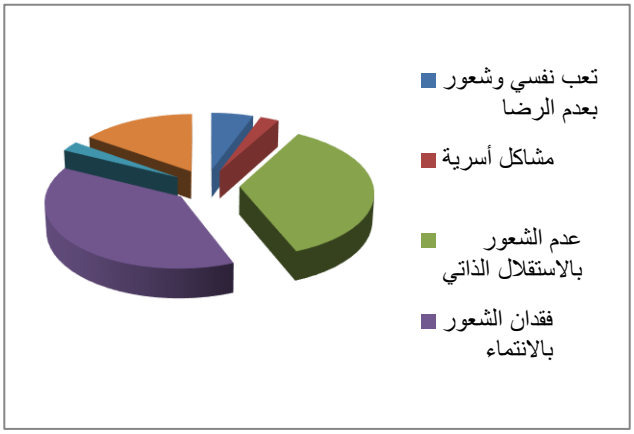

شكل 13. انعكاسات البطالة على المستوى الشخصي

استنادا إلى البيانات الموضحة في الجدول رقم (14) والشكل البياني الموافق له، والذي يمثل الانعكاسات التي يعانيها المتعطل على المستوى الشخصي كنتيجة لعدم الحصول على عمل، فإننا نسجل أعلى نسبة (40.09%) من الذين يعانون من تعب نفسي وشعور بعدم الرضا، تليها نسبة (28.12%) من المبحوثين الذين أصبحوا يفتقدون الشعور بالانتماء، ثم نسبة (26.26%) من الذين يفتقدون الشعور بالاستقلال الذاتي، ونسبة (1.85%) للمبحوثين الذين يعانون من مشاكل أسرية، تليها بنسب متساوية تقدر بـ (1.84%) لكل من تعاطي مضادات الاكتئاب والمهدئات والانعزال عن المجتمع الخارجي.

هذه الانعكاسات طبيعية جدا بالنسبة لكل من لم يجد أمامه فرص تتجه نحو استثمار كفاءاته الذاتية، وبالتالي يشكل ذلك بداية نحو تدهور الوضع بما يمكن أن يحقق عدم القدرة على إيجاد أسباب تقدير الذات لدى الأفراد، والأهم من ذلك أن قدرات رأس المال البشري إن لم يتم استغلالها بالشكل الذي يمكن أن يحقق أهداف إيجابية تحقق استمرارية المجتمع وفلسفته المعيارية فإن ذلك سيشكل فرصة لظهور انعكاسات سلبية تنطلق من الكيان النفسي للفرد لتؤثر على الأهداف التنموية للبناء الاجتماعي ككل، وهو ما يتفق مع دراسة (تكاري، 2016) من حيث أن العطالة عن العمل تؤثر على الحالة النفسية للفرد وتخلق لديه الشعور بالقلق والكآبة وعدم الاستقرار.

فحالات التظاهر والعنف والثورات والاحتجاجات العدوانية تبدأ دائما نتيجة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية المتدهورة كالفقر والحرمان والبطالة والتخلف والعجز الأسري والصحي والاقتصادي وتطورها إلى ظهور سلوكيات غير سوية والانحراف عن القيم والمعايير الثقافية المنتجة جماعيا في بناء اجتماعي معين (الحربي، 2016).

5-2-15- الاقتراحات المقدمة للتقليل من معدلات البطالة لدى الحاصلين على الشهادات العليا:

استنادا إلى البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية وحسب وجهة نظر عينة البحث حول الاقتراحات القادرة على التقليل من معدلات البطالة بين الحاصلين على الشهادات العليا بالجامعة الجزائرية، فإننا نجد شبه اتفاق تام بين هذه الفئة حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوجه العملي نحو الدراسة الموضوعية لمنظومة التعليم العالي في الوقت الراهن "نظام ل م د" نظرا للفشل الذي تم إنتاجه بسبب عدم القدرة على ضبط مخرجات برامج الدراسات العليا بما يمكن أن يحاكي النوعية الأكاديمية والعلمية عوض التركيز على الإنتاج الكمي لحاملي الشهادات العليا وتوجيههم نحو "البطالة". كما أنه من الضروري توسيع مجال توظيف الحاصل على شهادة الدكتوراه وعدم حصرها فقط في "التدريس الجامعي" من خلال إعادة التعريف

بالشهادة المعادلة وضبطها بما يمكن أن يحقق النوعية في متطلبات سوق العمل بالنسبة لمخرجات التكوين العالي، والأهم من ذلك ضرورة الفصل بين أنساق التعليم العالي والمنظومات السياسية لتجنب التأثير على مصداقية التكوين ومساراته.

6- الخاتمة:

استفحال مشكلة البطالة بين حاملي الشهادات العليا يعتبر من القضايا التي لفتت الانتباه في المجتمع الجزائري خاصة في الآونة الأخيرة بعد سلسلة الحركات الاحتجاجية التي اتجهت إليها هذه الفئة للتعبير عن انشغالاتهم، والتي يمكن اعتبارها نتيجة واضحة تعكس فشل الاستراتيجيات العامة للحكومة الجزائرية وأنظمة التعليم العالي في تحقيق الاستغلال الأمثل لخريجي الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية، وعدم القدرة على إدارة هذه الكفاءات العلمية بسبب التغير الواضح في اهتمامات الجامعة وتركيزها على تخريج أكبر عدد من حاملي شهادة الدكتوراه دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تلبية احتياجات سوق العمل، وبالتالي سمحت هذه السياقات بخلق انعكاسات سلبية لدى هذه الفئة ذات أبعاد نفسية، اجتماعية واقتصادية يمكن أن تصل إلى حدود اختراق قيم المجتمع والانحراف عن معاييره بسبب عدم القدرة على تحقيق الذات وتقديرها.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة النتائج التالية:

- الهدف من بناء المعارف والقدرات العلمية لدى الأفراد هو محاكاة مستقبل وظيفي قادر على إشباع الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لديهم.
- نوع العمل الذي يستهدف حاملي الشهادات العليا الحصول عليه هو منصب "أستاذ جامعي" باعتبار أن هذه الشهادة -حسب عينة البحث-في مؤسسات التعليم العالي مؤهلة فقط للعمل الأكاديمي في المؤسسة الجامعية.
- يمارس حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل مختلف النشاطات المهنية التي لا تنطبق مع المستوى التكويني لمؤهلاتهم نتيجة العجز عن منحهم للامتيازات التي تتوافر عليها شهاداتهم.
- المسؤول عن ارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات العليا في المجتمع الجزائري هو اتجاه المنظومة التعليمية إلى التركيز على الإنتاج الكمي للخريجين في مقابل الانعدام النوعي للقيمة العلمية والذي يرتبط بتبني مؤسسات التعليم العالي لنظام ل م د وكذا انهيار النظام القيمي في الجامعة.
- وجود تجاوزات غير أخلاقية –حسب عينة البحث-على مستوى مسابقات التوظيف الجامعي، واستبدال عملية انتقاء الكفاءات المتفوقة باختيار الأفراد ضمن منطق المحسوبية والوساطة والمحاباة.
- تراجع المكانة الاجتماعية للحاصل على الشهادة العليا في المجتمع الجزائري خلق ما يسمى بمأساة النخبة في المجتمع.
- غياب الاستراتيجيات القادرة على خلق التوازن بين مخرجات التكوين في الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل أدى إلى بحث الأفراد عن انتماءات أخرى قادرة على الاستثمار في كفاءاتهم (هجرة الأدمغة).
- الحلول القادرة على تدارك وضع النخبة في المجتمع هو إعادة النظر في منظومة ل م د والتركيز على الإنتاج النوعية بدل التضخيم في أعداد الحاصلين على شهادة الدكتوراه وإحالتهم للبطالة.
- خلقت البطالة لدى حاملي الشهادات العليا مجموعة من الانعكاسات السلبية تتجه نحو فقدان الشعور بالانتماء للمجتمع والوطن، عدم الشعور بالاستقلال الذاتي، مشاكل أسرية، تعب نفسي وعدم الشعور بتقدير الذات، الانعزال عن المجتمع وتعاطي مضادات الاكتئاب والمهدئات.

7-توصيات البحث:

يتوقف نجاح المجتمعات البشرية في تحقيق مساراتها التنموية بناء على مستوى قدرتها على نمذجة الآليات التي يمكن من خلالها رفع مستوى الإنتاج العقلي، وبالتالي البحث عن تحسين المستوى التنظيمي في إدارة رأس المال البشري وعدم إقصائه، وتدارك الوضع العام بما يحقق استقرار أنساق البناء الاجتماعي ومن ثم أفراده، تنطلق هذه الآليات من ضرورة الاهتمام بالفئات الأكثر إنتاجا في المجتمع، من بينها الطبقة النخبوية أي القادرة على قيادة المنظومة المعرفية وتحسين مستوى الوعي الثقافي للأفراد، وعلى هذا الأساس يفترض أن تأخذ الأنظمة السلطوية في المجتمع الجزائري بعين الاعتبار أهمية الاتجاه نحو حتمية إعادة النظر في مجموعة الممارسات التي يفترض أنها قادرة على تحديث مختلف العمليات الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية والمعرفية، أهمها:

- إعادة النظر في منظومة ل م د والتفكير في أهمية إيجاد أنظمة تعليمية تتماشى مع فلسفة المجتمع الجزائري وخصائص أفراده.
- البحث عن الإنتاج النوعي للقيمة العلمية من خلال التركيز على حتمية إنتاج أفراد قادرين على تحديث المعرفة وتطويرها بدل الاتجاه نحو خلق أجيال من الباحثين الذين يتوقف دورهم فقط على النقل والاستقطاب الآلي لما تنتجه مجتمعات المعرفة في مختلف المجالات.
- توسيع مجالات استغلال الكفاءات العليا في المجتمع وعدم اقتصارها فقط على العمل الأكاديمي الجامعي.
- ضبط التصورات الأخلاقية للتنظيم في مؤسسات التعليم العالي من خلال العمل على أهمية إقصاء كافة الممارسات غير المعيارية بناء على آليات المراقبة الدورية لمختلف العمليات داخل المؤسسات المعنية.
- الرفع من المستوى الإنتاجي لدى الفئة المعنية ينطلق من ضرورة ضمان مشاعر الولاء والانتماء للدولة وبالتالي أهمية العمل على الاستظهار الآلي للمكانة الاجتماعية وتحسين مستوى جودة الحياة الإنسانية في بعدها المادي والاجتماعي.

8-قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، علي عبد الرزاق. (2020). البطالة المقنعة في قطاع الحكومة-مع إشارة خاصة لمحافظة المنيا: رؤية سوسيولوجية ومقاربة ميدانية، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية. المجلد الثاني. العدد الثاني. 01-40.
2. البريفكاني، أحمد محمد اسماعيل وخمعي، ناصر رشيد والأرتوشي، جاسم محو سلو. (2010). ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات)، تنمية الرافدين. المجلد 32. العدد 100. 215-229.
3. بشكير، عابد ومسعودي، زكرياء. (2019). دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات، مجلة إضافات اقتصادية. المجلد الثالث. العدد الأول. 163-185.
4. تكاري، نصيرة. (2016). مشكلة البطالة وأثرها على القلق لدى خريجي الجامعات الجزائرية، دراسات في التنمية والمجتمع. المجلد الثالث. العدد السادس. 135-153.
5. جرفي، زكري وبوجمعة، سارة. (2019). بطالة خريجي الجامعات: الأسباب، النتائج والحلول المتوفرة-دراسة حالة ولاية بسكرة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد. المجلد الأول. العدد الأول. 51-77.
6. حجي، أوزار محمد سليم وعقراوي، زكي متي. (2020/2019). الآثار الاقتصادية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق للفترة (2003-2017): دراسة قياسية، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 380-396.
7. الحربي، نوال حجي حمود. (2016). عوامل البطالة في مدينة الرياض: الخصائص والآثار، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. المجلد 32. العدد 65. 91-132.

8. الحسناوي، انتصار عباس إبراهيم. (2016). البطالة مفهومها وأنواعها: بطالة الخريجين أنموذجا، مجلة كلية التربية للبنات. المجلد 68. العدد 04. 1295-1301.
9. خلوف، ميسر محمود محمد. (2017). تغير معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة جنين للفترة 2015/2007. رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا. فلسطين. جامعة النجاحات الوطنية.
10. الدليمي، منفي محمد. (2010). المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. العدد الثاني. 325-362.
11. صالح، محمد رمضان عبد الرحمن. (2014). دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل: دراسة تطبيقية لقطاع غزة. رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية. غزة. الجامعة الإسلامية.
12. عبد، مليحة جبار. (2014). مشكلة البطالة في مدينة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 16. العدد 03. 202-217.
13. عبدلي، فاطمة. (2016). الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان: دراسة البطالة عند خريجي الجامعات، دراسات في التنمية والمجتمع. المجلد الثالث. العدد السادس. 229-258.
14. العربي الجديد. (18 مارس 2019). بطالة وفقر وفساد...تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين. www.alaraby.co.uk.
15. العريبي، نوارة عاشور. (2017). العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين (دراسة تطبيقية على جامعة سبها)، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية. المجلد 16. العدد الثاني. 16-23.
16. عكة، محمد إبراهيم. (2015). الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من خريجي الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. المجلد الثالث. العدد 11. 299-334.
17. عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.
18. عليطو، خالد وأبو حلاة، كريم ومنصور، فاتن علي. (2014). أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية: دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. المجلد 36. العدد الثالث. 283-302.
19. العيسى، لؤي أديب سليمان. (2007). الفساد الإداري وعلاقته بظاهرة بطالة خريجي الجامعات الرسمية كما يتصوره القادة الإداريون في القطاع العام والخريجون أنفسهم. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية. جامعة اليرموك.
20. فاضل، أخلاص وبدر، فراس وعلي، حسن. (2018/2017). مشكلة البطالة عند الشباب: دراسة ميدانية في جامعة القادسية. مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس. جامعة القادسية.
21. قاسي، محمد الهادي. (جوان 2017). البحث العلمي وإشكالية هجرة الأدمغة والكفاءات في العالم العربي قراءة سوسيولوجية تحليلية حول الأسباب والتداعيات، مجلة معارف. العدد 22. 07-24.
22. المناصرة، عالية عبد الله. (2013/2012). ظاهرة البطالة لدى خريجي طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية ودور الإدارات الجامعية في مواجهتها. أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية. جامعة اليرموك.